



# وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

السياسة العامة لريادة الأعمال

والخطة الاستراتيجية الوطنية

2025-2021

## جدول المحتويات

3.....	1. المقدمة	3
3.....	1.1 سياق السياسة	3
3.....	1.2 أهداف السياسة	3
4.....	2. محاور السياسة	4
4.....	2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال	4
5.....	2.2 موارد بشرية كفؤة	5
6.....	2.3 تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية	6
7.....	2.4 تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل	7
7.....	2.5 توفير مجالات الدعم	7
8.....	2.6 النظرة الثقافية لريادة الأعمال	8
9.....	3. الحوكمة	9

## 1. المقدمة

### 1.1 سياق السياسة

- (1) بموجب الدستور الأردني، ووفقاً لقانون رقم (19) لسنة 2019، قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية، تم إلغاء عبارة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) حيثما ورد النص عليها في أي تشريع آخر والاستعاضة عنها بعبارة (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة)، وتمارس وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مهام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعتبر الخلف القانوني والواقعي لها.
- (2) وفيما يتعلق بريادة الأعمال، أنيطت بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ("الوزارة") مسؤولية إعداد ومراجعة وتنفيذ السياسة العامة لريادة الأعمال ("السياسة") بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (2899) والقاضي بأنه وبهدف توفير الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع ريادة الأعمال في المملكة، ولتمكين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة -مستقبلاً- من مراقبة تنفيذ (السياسة العامة لريادة الأعمال) مع مختلف الوزارات والمؤسسات العامة، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات أو إعداد أو تعديل للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تضمن تنفيذ هذه السياسة.
- (3) وعليه، تتولى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إعداد (السياسة العامة لريادة الأعمال) لغايات توفير المرجعية القانونية اللازمة وما ينتج عنها من التزامات على الجهات الحكومية، ووضع خطة استراتيجية وطنية وفقاً لهذه السياسة بالتشارك مع القطاعين العام والخاص.
- (4) إن الغرض من هذه الوثيقة هو تسهيل البيئة التشريعية لريادة الأعمال بالتنسيق مع كافة الجهات وتشجيع الاستثمار في الشركات الريادية الأردنية وإزالة العوائق أمامها، والعمل على إيجاد مصادر لتمويل الاستثمار في المشاريع الريادية بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى مساعدة الشركات الريادية الأردنية في الوصول للأسواق وفتح أسواق جديدة لها وتمكين ريادي الأعمال من ابتكار الحلول والمنتجات الإبداعية، وتعزيز قدرة المملكة على التنافس على الصعيد الإقليمي والدولي في مجال ريادة الأعمال.
- (5) بمجرد إقرار مجلس الوزراء لهذه السياسة، تصبح هي السياسة الحصرية لريادة الأعمال في المملكة، إلا أنه لا تهدف هذه السياسة إلى الانتقاص من أو التأثير على صلاحية أي قرار أو إجراء تنظيمي تم اتخاذه سابقاً، ولذلك فإن أي من هذه القرارات والإجراءات تبقى سارية المفعول ما لم يتم تعديلها وفقاً لهذه السياسة.
- (6) تنطبق السياسة على ريادي الأعمال في مراحل تطورهم المختلفة، بدءاً من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة النمو، مع التركيز على الشركات الناشئة والصغيرة الابتكارية، بغض النظر عن العمر، وعلى الشركات متسارعة النمو المبنية على الابتكار والتقنيات الحديثة الداعمة، وذلك في كافة المحافظات والقطاعات في المملكة.

### 1.2 أهداف السياسة

- (7) تهدف السياسة إلى تهيئة بيئة صديقة وحاضنة ومحفزة لريادة الأعمال في المملكة وإزالة العوائق أمامها بما يضمن تعظيم الإمكانيات الاقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال الأردنية ونموها، ويدفع عجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ويحد من ظاهري الفقر والبطالة، ويساهم بزيادة معدل الدخل الوطني للفرد والأسرة الأردنية وتحقيق الرفاهية للمواطنين.
- (8) إن اهتمام الحكومة بريادة الأعمال يأتي انسجاماً مع التحديات التي تواجه المملكة، حيث تدرك الحكومة أن تنمية ريادة الأعمال يعتمد بصورة كبيرة على رعاية مواهب الشباب وتسخير طاقاتهم وبناء قدراتهم وتمكينهم من الانخراط في الإنتاج والعمل. ولذلك، تهدف السياسة إلى إتاحة المجال أمام الشباب واستغلال طاقاتهم وتوفير الظروف الملائمة والأدوات المناسبة لهم للمساهمة بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

(9) على الرغم من حجمه الصغير نسبيًا مقارنة بالدول المجاورة، إلا أن مجتمع ريادة الأعمال الأردني يتسم بالنشاط والتعاون والابتكار، مما يشجع على بذل المزيد من الجهود لوضع الأردن على خارطة ريادة الأعمال كوجهة محبّدة لريادة الأعمال ومركز إقليمي محتمل لبناء مشاريع ريادة الأعمال. لذلك، ستعمل الحكومة من خلال هذه السياسة على إجراء سلسلة من الإصلاحات التشريعية وتحسين الإجراءات الحكومية بما يضمن تحويلها من تشريعات وإجراءات مُعيقة إلى مُمكنة وداعمة لمنظومة ريادة الأعمال في المملكة.

## 2. محاور السياسة

(10) تشير التقارير الدولية المتخصصة في رصد بيئات ريادة الأعمال حول العالم إلى أن الأردن قد حقق نموًا ملحوظًا في منظومة ريادة الأعمال خلال العقد المنصرم، لا سيما في المناطق الحضرية وخاصة في العاصمة عمّان، حيث كان أداء الأردن من ضمن الأفضل في مهارات بدء التشغيل، واحتل مرتبة جيدة إلى حد ما في مجالات الدعم الثقافي والمجتمعي لريادة الأعمال وقدرة ريادي الأعمال على التشبيك والتعاون، نظرًا لما يتمتع به المجتمع الأردني الفتي من كفاءات أكاديمية ومهارات ريادية وابتكارية في مجالات الأفكار الخلاقة والقدرة على التواصل والانفتاح الثقافي والاستعداد للنفوذ إلى الأسواق العربية والعالمية.

(11) تقر الحكومة أنه وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن منظومة ريادة الأعمال الوطنية لا تزال مليئة بالتحديات المرتبطة بنمو وترابط هذه المنظومة، لا سيما الصعوبات التي تواجه ريادي الأعمال في بدء عمل تجاري، وعدم القدرة على التنبؤ بالمتغيرات في بيئة الأعمال، وقلة إدماج التكنولوجيا وضعف إمكانات الانفتاح والنفوذ إلى الأسواق العربية والإقليمية والعالمية، وتسرب الكفاءات للأسواق المجاورة، وتجنب المغامرة والتردد، وعدم جاهزية البنية التحتية من تشريعات وإجراءات وتدريب وتوعية، وعدم توفر الدعم الكافي للبحث والتطوير وتنظيم التجارة الإلكترونية. إضافة إلى تحديات أخرى تتعلق بالضرائب والنفوذ إلى التمويل وتزايد الأعباء المالية على الرياديين.

(12) تدرك الحكومة أنه ولتجاوز هذه المعوقات والوصول إلى منظومة ريادة أعمال وطنية شاملة ومتكاملة، فإنه لا بد من تحديد المحاور ذات الأولوية لريادة الأعمال واغتنام الفرص التي تتيحها الطفرة التقنية التي يشهدها العالم والأردن، والتغير الملحوظ في ثقافة الشباب بالاتجاه إلى تأسيس مشاريعهم الخاصة بدلاً من الاعتماد على الوظائف التقليدية في القطاعين العام والخاص. وعليه، حددت الحكومة المحاور الستة التالية التي ينبغي العمل عليها لإحداث نقلة جوهرية في منظومة ريادة الأعمال الأردنية:

### 2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال

(13) تدرك الحكومة أن منظومة ريادة الأعمال المثقلة بالضوابط التنظيمية أو عدم كفاية أو وضوح أو اتساق هذه الضوابط يؤثر على كفاءتها. وتوجّه الحكومة أن تتسم البيئة التشريعية والتنظيمية لريادة الأعمال بالمزيد من الوضوح والشفافية وتوفير القدرة على التنبؤ، والتنفيذ المتسق للقوانين واللوائح التنظيمية لما لذلك من أثر كبير على ريادي الأعمال في جميع مراحل ريادة الأعمال.

(14) وعليه، تتولى الوزارة قيادة الجهود الحكومية، بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، من أجل تقييم الحاجة إلى إجراء أي تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات التنظيمية ذات العلاقة بريادة الأعمال، وإجراء التعديلات وتطويرها وتطبيقها وفقًا لذلك، وإدخال تحسينات جوهرية عليها لتصبح أكثر اتساقًا وصدقية وحاضنة لريادة الأعمال.

- (15) توجّه الحكومة إلى إجراء دراسة شاملة لمراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات التنظيمية والإجراءات المتعلقة بالجمارك والضرائب والشركات والعمل والإدارة المحلية والتنمية الاجتماعية، وأية تشريعات أو تعليمات تنظيمية أو إجراءات أو رسوم أخرى ضرورية لتمكين منظومة ريادة الأعمال الأردنية.
- (16) واستكمالاً للمنظومة التشريعية لريادة الأعمال في المملكة، توجّه الحكومة الوزارة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، للعمل على إصدار تعليمات تختص بتعريف الشركات الريادية والناشئة ووضع معايير لتصنيفها، ومراجعة منظومة الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني في الخدمات الحكومية بما يمكن من اعتماد التوقيع الإلكتروني ضمن كافة مراحل تقديم الخدمة لريادي الأعمال.

## 2.2 موارد بشرية كفوّة

- (17) تدرك الحكومة أن الكثير من ريادي الأعمال بحاجة إلى برامج تدريبية متخصصة ليس فقط في المجالات المتصلة بالقطاع الذي يعملون فيه وإنما أيضًا بكل ما يتعلق بإدارة الأعمال والإدارة المالية والموارد البشرية والعلوم التقنية وغيرها من المجالات التي تعتبر متطلبًا أساسيًا لنجاح المشاريع ونموها واستمراريتها.
- (18) ولغايات تسهيل رحلة ريادي الأعمال، ستعمل الحكومة من خلال كافة المؤسسات التي تتقاطع مهامها مع منظومة ريادة الأعمال في القطاعين العام والخاص على تضمين برامج تدريبية وتوعوية لموظفيها ضمن خطط التدريب السنوية، تعنى بتعزيز مفهوم ومبادئ ريادة الأعمال لديهم.
- (19) تعتمد الحكومة توفير المهارات اللازمة لمنظومة ريادة الأعمال الأردنية بشكل خاص، وبشكل أوسع للاقتصاد الرقمي. وبالرغم من توفير الجامعات الأردنية لسنوات عديدة لعدد كبير من الخريجين في تخصصات إدارة الأعمال وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلا أنه كان هنالك بعض الانتقادات لضعف مهارات الأعمال التجارية ومهارات التواصل واللغة الإنجليزية لدى هؤلاء الخريجين. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن تدريبهم الفني كافيًا بحيث يلبي متطلبات سوق العمل في جميع المجالات.
- (20) توجّه الحكومة الوزارة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، لاتخاذ التدابير اللازمة وتصميم البرامج التي من شأنها تعزيز مهارات ومواهب ريادي الأعمال الحاليين والمُحتملين، والترويج للمواهب والكفاءات المحلية المؤهلة في منظومة ريادة الأعمال لتوفير مورد بشري بتكلفة مقتردر عليها، إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة معدل الاحتفاظ بهذه الموارد.
- (21) وتوجّه الحكومة الوزارة، من خلال برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف، للعمل على تصميم وتنفيذ البرامج والمبادرات اللازمة لتحسين المهارات التقنية والمتخصصة والمهارات الشخصية والإدارية للمؤسسين والإداريين في الشركات الريادية، إلى جانب تنمية المواهب المطلوبة لسوق اقتصاد العمل الحر.
- (22) توجّه الحكومة الوزارة، بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، للاستمرار في توفير التدريب اللازم في موضوعات ريادة الأعمال من خلال محطات المعرفة وتعديل نطاق عمل محطات المعرفة، بما في ذلك توفير المدربين اللازمين المتخصصين في ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات لتقديم التدريب والدعم للشركات الريادية في استخدام تطبيقات الأعمال الأساسية، إلى جانب خدمات مراقبة الأداء وطريقة تقديم الخدمات، لضمان بقاء الخدمة ذات صلة بما يفي بمتطلبات تكنولوجيا المعلومات للشركات الريادية.
- (23) ستعمل الحكومة من خلال الوزارة وكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، على إدراج موضوعات ومفاهيم ريادة الأعمال والابتكار في المناهج والمساقات الدراسية لكافة المراحل، وتوفير فرص لاحتضان مشاريع الطلاب وتحويلها إلى مشاريع ريادية. كما

ستعمل الحكومة من خلال هذه الجهات على إطلاق أنشطة توعوية على المستوى الوطني للمساهمة في غرس ثقافة الريادة في المجتمع وبين الطلاب مع التركيز على تعلم المهارات اللازمة للمساهمة في تغطية الفجوة بين مخرجات المسار الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل.

### 2.3 تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية

(24) تحرص الحكومة من خلال السياسة على وضع التدابير والإجراءات اللازمة بما يضمن تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية لرياديين الأعمال، ووضع الأردن كبوابة للمنطقة في هذا المجال، وتعزيز الفرص المحلية من خلال الابتكار في النظام الحكومي وإتاحة الوصول إلى المشتريات الحكومية بما يضمن تحسين السمعة والقيمة السوقية للشركات الناشئة الأردنية.

(25) تعمل الحكومة على تحقيق مستوى أكبر من الشفافية عبر نشر البيانات والمعلومات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والغرف التجارية والصناعية، وزيادة دور القطاع الخاص في تصميم وتطوير الخدمات الحكومية، وتمكين الربط البيئي بين ما توفره الحكومة من تطبيقات وبيانات وأنظمة وخدمات، وتحقيق التكامل السريع والشفاف فيما بينها لتعزيز عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المملكة.

(26) تعمل الحكومة على ضمان إتاحة المجال لوصول جميع الجهات المعنية بما في ذلك المواطنين ورياديين الأعمال إلى البيانات والخدمات، إضافة إلى تسريع عملية الابتكار من خلال توفير البيانات وتوسيع الخيارات وعدم التقيد بجهة وحيدة مزودة للأنظمة. ولتحقيق هذه الغاية، توجه الحكومة الوزارة للعمل، من خلال برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف أو أي برنامج آخر، على تطوير أنظمة الابتكار الوطنية وتمكين الوصول المفتوح إلى واجهات برمجة التطبيقات.

(27) توجه الحكومة الوزارة بالتعاون مع البنك المركزي الأردني والجهات المعنية إلى الاستمرار بالعمل على تعزيز البنية التحتية لأنظمة الدفع وتوفير البيئة التشريعية الملائمة لها، بما في ذلك الخدمات والمنتجات المالية المناسبة للشركات الريادية، بسهولة وأمان وبسعر معقول لتؤدي أعمالها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية بما في ذلك تسهيل أعمال الشركات بالحصول على الأموال بشكل فوري والمساهمة في نمو أعمالهم وزيادة قاعدة عملائهم.

(28) توجه الحكومة الوزارة من خلال برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف أو البرامج الأخرى ذات العلاقة إلى الاستمرار بالعمل على تمكين وصول الشركات الريادية إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية من خلال إنشاء منصات إطلاق ودعم خطط تطوير الأعمال للشركات الريادية في البلدان المستهدفة، وتسهيل التوافق بين الشركات من خلال أطراف وسيطة من القطاع الخاص.

(29) توجه الحكومة الوزارة إلى العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة للعمل على تعزيز وتسهيل وصول الشركات الريادية إلى العطاءات الحكومية بما في ذلك العطاءات الكبرى، وذلك عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية، إلى جانب تنظيم أنشطة توعوية وتدريبية لرياديين الأعمال لتعريفهم بالمتطلبات اللازمة.

(30) توجه الحكومة الوزارة وبالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية للعمل على إنشاء نموذج تعاون إقليمي يتضمن وضع إطار للمعاملة بالمثل لرياديين الأعمال مع إحدى دول الجوار التي تمثل فرصة كبيرة لرياديين الأعمال الأردنيين، ومن ثم التوسع إلى دول أخرى، بصورة تتيح وصول رواديين الأعمال الأردنيين إلى الفرص والحوافز في المتوفرة في هذه الدول وبشكل تبادلي، وتسهيل الاتفاقيات على مستوى العمل بين منظومتي ريادة الأعمال الأردنية وفي هذه الدول.

(31) بالإضافة إلى ما سبق، ستعمل الحكومة على إتاحة الوصول إلى معلومات السوق المحلي والأسواق الإقليمية والدولية من خلال جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج) وبيت التصدير الأردني وأية جهات أخرى ذات علاقة.

#### 2.4 تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل

(32) تدرك الحكومة أنه وبالرغم من الجهود التي بذلت في سبيل تذليل العقبات التي تواجه العديد من الشركات الريادية، إلا أن النفاذ إلى مصادر التمويل لا يزال يعد أحد أهم المعوقات والعوامل المؤثرة في فرصة إنشاء واستدامة الشركات الريادية وبالأخص في مرحلة التأسيس.

(33) تحرص الحكومة من خلال هذه السياسة على اتخاذ التدابير التي من شأنها تعزيز الوصول إلى مصادر التمويل خلال رحلة حياة الشركة الريادية من مرحلة التأسيس وحتى مرحلة النمو، وتمكين وتوسيع خيارات برامج الصناديق والمسرعات القائمة، وإعداد خطط لتحفيز الشركات الريادية تتضمن تقديم مزايا ضريبية، ودعم إنشاء صناديق جديدة وتوفير مصادر متنوعة لتمويل ريادة الأعمال بما في ذلك تمكين الصناديق من استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

(34) توجّه الحكومة الوزارة، بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، للعمل على ضمان مواءمة البرامج الحكومية وبرامج المانحين التي تركز على دعم ريادة الأعمال والابتكار في الأردن.

(35) توجّه الحكومة الوزارة للاستمرار في التعاون والتنسيق التام مع الصندوق الأردني للريادة لتمكين الوصول إلى فرص التمويل في مجالات رأس المال الاستثماري والملاك، والتركيز على جذب الاستثمارات ودراسة إمكانية تعزيز عمل الصندوق وتوسيع قاعدة المستفيدين عبر مراحل تمويل ما دون المليون دولار أمريكي، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تتراوح بين (200) و (500) ألف دولار أمريكي، وتسهيل الوصول إلى التمويل في مراحل النمو لأكثر من خمسة ملايين دولار أمريكي.

(36) توجّه الحكومة الوزارة لتشجيع الصناديق وحاضنات ومسرعات الأعمال على التعامل بوضوح وشفافية مع طلبات ريادي الأعمال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر بيان أسباب الرفض، وتوضيح المتطلبات والمعايير اللازمة وغيرها.

#### 2.5 توفير مجالات الدعم

(37) تسعى الحكومة من خلال هذا المحور إلى زيادة عدد الشركات الناشئة الجديدة مع التركيز على جودة المخرجات من خلال بناء قدرات ريادي الأعمال ما يشمل زيادة وعيهم وقدراتهم الإدارية وجاهزيتهم للفرص الاستثمارية، بالإضافة إلى توفير التسهيلات المتعلقة بإنشاء الشركات الريادية واستيعاب المزيد منها وتسريع عملية بدء التشغيل لديها.

(38) توجّه الحكومة الوزارة للعمل بالتنسيق والتعاون التام مع كافة الصناديق والحاضنات ومسرعات الأعمال بما في ذلك الصندوق الأردني للريادة وغيره من الصناديق لتنفيذ برنامج وطني للحاضنات ومسرعات الأعمال بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يضمن تفعيل نظام دعم أفقي لريادي الأعمال في المراحل المبكرة وما قبل التأسيس لاستيعاب المزيد من المشاريع الريادية، وتنفيذ البرامج التدريبية والتوعوية المتخصصة لريادي الأعمال.

(39) وعلى صعيد الترابط والتشبيك بين مكونات منظومة ريادة الأعمال (بما في ذلك الجهات الحكومية)، تدرك الحكومة أهمية تحقيق التواصل بين الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال في جميع أنحاء المملكة بما في ذلك الحاضنات ومسرعات الأعمال والممولين وجهات الترخيص وغيرها، وعليه، توجّه الحكومة الوزارة لتوفير الدعم للجهات ذات العلاقة ومن ضمنها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات لتنظيم فعاليات عامة ومتخصصة تجمع الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال لتحقيق التشبيك وتمكين التعاون فيما بينها. إلى جانب ذلك، توجّه الحكومة الوزارة للعمل على زيادة التشبيك بين الجهات المانحة والممولين وريادبي الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وتشجيع وتمكين تنفيذ المبادرات التشاركية وتوفير الدعم المادي لهذه المبادرات.

(40) توجّه الحكومة الوزارة استكمال إنشاء "منصة ريادة الأعمال الوطنية"، بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة ومن بينها الصندوق الأردني للريادة، بهدف تحقيق تواصل الرياديين مع الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال، وتسهيل الضوء على فرص الدعم وقصص النجاح، وتقديم المعلومات اللازمة لريادبي الأعمال في مراحل تطورها المختلفة، بدءاً من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة النمو، وتقديم المشورة لهم، والإعلان عن المسابقات الوطنية والدولية في مجال ريادة الأعمال، وتوفير قنوات التواصل اللازمة وعبر منصة واحدة.

(41) توجّه الحكومة الوزارة على استمرار التعاون والتنسيق الكامل مع كافة الجهات الحكومية والصناديق العاملة في ريادة الأعمال بما فيها الصندوق الأردني للريادة، والشركاء في القطاع الخاص الداعمين لريادة الأعمال وبرنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف وأي برامج أخرى في الوزارة، لتوفير خدمات الدعم المختلفة وتطويرها ورفع جودتها بشكل مستمر وتمكين وصول ريادبي الأعمال في مراحل النمو المختلفة (مع التركيز على المراحل المبكرة) إليها في أي وقت، بما في ذلك الخدمات المشتركة وخدمات تطوير الأعمال المتخصصة ورفع جاهزية الشركات كفرص استثمارية.

(42) توجّه الحكومة الوزارة على استمرار التعاون والتنسيق الكامل مع كافة الجهات الحكومية والصناديق العاملة في ريادة الأعمال بما فيها الصندوق الأردني للريادة وأية مبادرات أو برامج أو جهات أخرى، لتحقيق الشمولية والمساواة وتوفير الدعم في كافة أنحاء المملكة بغض النظر عن الجنس أو العمر، وشمول الفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم ضمن الفئات المستفيدة، وتوفير الحوافز المالية للمشاريع المقدمة من قبلهم، بالإضافة إلى تمكين النساء من الوصول إلى الأسواق وردم الفجوة بين الجنسين في منظومة ريادة الأعمال، وتشجيع المزيد من ريادة الأعمال النسائية وتجاوز العقبات القانونية والثقافية. بالإضافة إلى ما سبق، توجّه الحكومة لتوفير التطبيقات والبرمجيات والأدلة الإرشادية المتعلقة بريادة الأعمال بطرق ميسرة وبسيطة ومفهومة، وتصميم برامج تستهدف هذه الفئات، وتقديم مزايا تفضيلية للمجتمعات المحلية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

## 2.6 النظرة الثقافية لريادة الأعمال

(43) تعتقد الحكومة أنه من الضروري اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تحسين الانطباع العام عن ريادة الأعمال وزيادة الترابط بين مكونات منظومة ريادة الأعمال الأردنية من أجل تحقيق منظومة ريادة أعمال شاملة على المستوى الوطني.

(44) وعليه، توجّه الحكومة الوزارة بالتعاون والتنسيق الكامل مع كافة الجهات الحكومية والجهات ذات العلاقة والجهات المانحة لبذل المزيد من الجهود لنشر ثقافة تجاوز الصعوبات والعقبات على المستويين الفردي والمجتمعي، ونشر الوعي لزيادة الإقبال على ريادة الأعمال من كافة شرائح المجتمع في جميع المحافظات ومن الجنسين، والترويج لها كخيار مهني بين الشباب بشكل عام وخاصة بين الباحثين عن العمل، والترويج لقصص النجاح لريادبي الأعمال مع تسليط الضوء على النماذج المحلية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.



(45) توجه الحكومة الوزارة، وبالتنسيق والتعاون التام مع البنك المركزي الأردني والجهات المانحة على تشجيع جهات التمويل وخاصة في قطاع البنوك على المشاركة في استثمارات رأس المال المغامر، وتعزيز الاشتغال المالي بما يضمن تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لتعزيز فرص وصول الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل وزيادة حجم القروض الممنوحة لهذه الشركات، كما سيعمل البنك المركزي على توفير مشاريع تعنى بتوفير منح مقدمة للمشاريع الريادية ومنها مبادرة النقود الإلكترونية للتمكين.

### 3. الحوكمة

(46) تنيط الحكومة المسؤولية الشاملة عن مراقبة وإدارة تنفيذ السياسة والخطة الاستراتيجية الوطنية المنبثقة عنها إلى الوزارة بالتعاون والتنسيق والتعاون التام مع الجهات ذات العلاقة الواردة في هذه السياسة. وعلى الوزارة تقديم تقرير سنوي بواقع حال تنفيذ متطلبات السياسة إلى مجلس الوزراء.

(47) توجه الحكومة كافة الوزارات ومؤسسات القطاع العام للعمل وفقاً لهذه السياسة، وتقديم تقارير عن إنجازاتها في تنفيذ البنود المطلوبة منها إلى الوزارة.

(48) توجه الحكومة الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، إعداد خطة استراتيجية وطنية لريادة الأعمال للسنوات الخمس القادمة، ووضع مؤشرات أداء قابلة للقياس تتضمن عدد الوظائف المستحدثة ومقدار رأس المال المخصص لأصحاب المشاريع الريادية والإيرادات المتحققة وعدد الشركات الجديدة التي تم تسجيلها ونسبة مشاركة النساء والفئات الضعيفة في المشاريع الريادية وغيرها من مؤشرات الأداء ذات العلاقة.

(49) تقرر الحكومة تشكيل مجلس وطني لريادة الأعمال ("المجلس") برئاسة وزير الاقتصاد الرقمي والريادة ("الوزير")، يسميهم مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير، يضم في عضويته أصحاب الخبرة والاختصاص من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، بحيث يشغل 70% من عضوية المجلس أعضاء من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، و30% من القطاع العام من الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

(50) يتولى المجلس المهام التالية:

- مراجعة وتحديث السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية حسب الحاجة.
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.
- تقييم السياسات المتبعة ومراجعة وتحليل جميع التشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال ورفع التوصيات الخاصة بالتعديلات وبما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية على المستوى الكلي للمملكة.
- اقتراح الحلول والإجراءات اللازمة لتحفيز الشركات الريادية وتحديد التحديات وإزالة المعوقات التي تواجه الشركات الريادية والاستثمارات في قطاع ريادة الأعمال.

(51) ينشأ في الوزارة مكتب لإدارة المشاريع الريادية يرتبط بالوزير ويتولى المهام التالية:

- متابعة تنفيذ المشاريع في إطار السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية المنبثقة عنها وبالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- مراقبة التقدم في مؤشرات الأداء الرئيسية.
- رفع تقارير دورية، وكلما اقتضت الحاجة، إلى مجلس الوزراء من خلال الوزارة بنتائج أعمال المجلس وأنشطته وإنجازاته والمعوقات التي يواجهها في أداء عمله مشفوعة بمقترحات المجلس وتوصياته.
- تقديم تقرير ربعي عن التقدم المحرز إلى المجلس الوطني لريادة الأعمال.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستهداف المنظمات المانحة لتمويل مشاريع السياسة والخطة الاستراتيجية الوطنية لريادة الاعمال.
- عقد اللقاءات المنتظمة مع الشركاء والجهات ذات العلاقة لرصد التقدم في منظومة ريادة الأعمال الوطنية.
- متابعة مؤشرات ريادة الأعمال المحلية والدولية لضمان التقدم المستدام فيها لتعزيز مكانة المملكة التنافسية على المستوى الدولي في مجال ريادة الأعمال.
- متابعة تنفيذ التزامات المملكة في الاتفاقيات الدولية في مجال ريادة الأعمال بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين.
- الإشراف على تمثيل المملكة في المحافل الدولية بالتعاون مع ريادي الأعمال والجهات الفاعلة في منظومة ريادة الاعمال.
- جمع وتنظيم المعلومات عن منظومة ريادة الأعمال من الجهات الفاعلة للاستفادة منها في تسيير منظومة ريادة الأعمال في المملكة.